دور القروض الصناعية في توطين المشاريع الصناعية في محافظة البصرة

م.م. سندس احمد عبد القادر الرمضان

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

sarahsnaa@gmail.com

The role of industrial loans in the localization of industrial projects in the province of Basra

Sundus Ahmed Abdul Qadir AL-ramadan
Emil: sarahsnaa@gmail.com

المستخلص

إن للمشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها وأحجامها أهمية كبيرة في اقتصاد البلد وبالتالي فأن تطوير تلك المنشآت الصناعية لها دور كبير في تقدم البلد وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق ما لم تتوفر الإمكانات المادية التي تلعب دور كبير في ذلك ، لذا تم التطرق في هذا البحث إلى التعرف على مفهوم القروض وأنواعها التي يتم منحها للمنشآت الصناعية ، كما تم التطرق إلى أبرز الشروط التي يقوم المصرف بفرضها على صاحب المشروع الصناعي، وبالمقابل تم التطرق إلى مفهوم المشاريع الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) في محافظة البصرة إذ شكلت المشاريع الصناعية الصغيرة نسبة (٩٦.٩٪)من المجموع الكلي للمنشآت الصناعية في محافظة البصرة ، أما المنشآت الصناعية الكبيرة قد مثلت نسبة قليلة جداً مقارنة بالمشاريع الصغيرة بلغت (٢٪)، في حين مثلت المنشآت الصناعية المتوسطة النسبة الأقل،إذ بلغت نسبة (١٪) ، كما تم التطرق إلى واقع القروض الصناعية الممنوحة من قبل المصرف الصناعي، ومبادرات البنك المركزي بتوفير القروض للمصارف المختلفة الحكومية والأهلية والتي تقوم الأخيرة بدورها بتسهيل الحصول على القروض لقيام صاحب المشروع بمشروعه الصناعي مقابل بعض الشروط التي تناسب وطبيعة وحجم المشروع المقام، إذ بلغت نسبة القروض الممنوحة الممنوحة للمشاريع الصناعية من قبل المصرف الصناعي (٦٤.٣٪) وهي النسبة الأكبر بالمقارنة مع عدد القروض الممنوحة لباقي محافظات القطر، كما إحتل القطاع الصناعي الحصة الأكبر من المبالغ المصروفة للموازنة العامة للقطاعات المختلفة والبالغة (٤٤.٤٪)، كما تم التعرف على أهمية تلك القروض ودورها في توطن المشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها وأحجامها.

الكلمات المفتاحية: المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، القروض الصناعية ، المصرف الصناعي العراقي، البنك المركزي العراقي

Abstract

The industrial projects of all types and sizes are of great importance in the country's economy, and therefore the development of these industrial facilities has a major role in the progress of the country, and this matter cannot be achieved unless the material capabilities are available that play a major role in that. The concept of loans and their types that are granted to industrial establishments, and the most important conditions that the bank imposes on the owner of the industrial project were discussed, and on the other hand, the concept of industrial projects (small, medium and large) in Basra Governorate was discussed, as small industrial projects accounted for (96.9%) of The total number of industrial establishments in Basra Governorate،As for large industrial establishments, they represented a very small percentage compared to small projects, amounting to (2%), while medium industrial establishments represented the lowest percentage, reaching (1%). The reality of industrial loans granted by the Industrial Bank, and the Bank's initiatives, were also discussed. The Central Bank provides loans to various governmental and private banks, which in turn facilitate obtaining loans for the project owner to carry out his industrial project in exchange for some conditions that are appropriate to the nature and size of the project being established, as the percentage of loans granted to industrial projects by the Industrial Bank reached (64.3%), which is the largest percentage compared to With the number of loans granted to the rest of the country's governorates،The industrial sector also occupied the largest share of the amounts disbursed to the public budget for the various sectors, amounting to (44.4%). The importance of these loans and their role in the settlement of industrial projects of all types and sizes was recognized

Key words:Small, medium and large industrial establishments،industrial loans،Industrial Bank of Iraqcentral bankof Iraq.

المقدمة :

بُغية تطور المنشآت الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، كان من الضروري توفير الدعم الحكومي لتلك المنشآت وذلك من خلال منح القروض المصرفية وبفائدة قليلة تناسب مع حجم المشروع الصناعي المقام ،إذيمتلك العراق بشكل عام ومحافظة البصرة بشكل خاص الكثير من المصارف التي كان لها الدور الكبير في تمويل تلك المشاريع الصناعية وأبرز تلك المصارف كان المصرف الصناعي العراقيالذي ساهم بشكل كبير بمنح القروض للمشاريع الكبيرة بشكل أكبر منها بالنسبة للمشاريع الأخرى الصغيرة والمتوسطة كونها صناعات تمتلك القدرة على تسديد القرض بالوقت المناسب ، بعكس الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي نجد إن القروض الممنوحة لهم تكون قليلة جداً.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بعدة تساؤلات يمكن طرحها كما يأتي:

١- هل كان للقروض الصناعية دور في تطور المنشآت الصناعية على إختلاف أنواعها وأحجامها؟.

٢- هل للقروض الصناعية دور في توطن المشاريع الصناعية؟.

فرضية البحث : افترض البحث الآتي:

١- القروض الممنوحة للمنشآت الصناعية كان لها دور في تطويرها والذي انعكس بدوره على تطور اقتصاد البلد.

٢- ساهمت القروض الصناعية في توطين المشاريع الصناعية من خلال مساهمتها بشراء الآلات والمعدات الضرورية، فضلاً عن قدرتها على امتلاك مساحات واسعة من الأرض لقيام ذلك المشروع الصناعي .

هدف البحث: يهدف البحث إلى :

١- تسليط الضوء على مفهوم وأهمية وأنواع القروض الصناعية

٢- أهم الشروط التي تقوم المصارف بفرضها على أصحاب المشاريع الصناعية بُغية منحها القروض.

٣- مفهوم وواقع المشاريع الصناعية على إختلاف أنواعها وأحجامها .

٤- واقع القروض الممنوحة ودورها في توطين المشاريع الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة).

حدود البحث: الحدود الزمانيه : امتدت حدود الدراسة للفترة من (٢٠١١ لغاية ٢٠٢١) ، مع التركيز على عام ٢٠٢١. **الحدود المكانية** : تمثلت الدراسة بحدود محافظة البصرة والتي تقع في القسم الجنوبي من العراق بين دائرتي عرض (-ْ٢٩.٥ـــ ْ٣١.٢٠) شمالاً ، وبين خطي طول (-ْ٤٦.٤٠ – -ْ٤٨.٣٠) شرقاً ،وكما في الخريطة (١).

هيكلية البحث:تم التناول في هذا البحث محاور عدة وهي :

المحور الأول :مفهوم القروض الصناعية

المحور الثاني : مفهوم وتصنيف المشاريع الصناعية في محافظة البصرة .

المحور الثالث: واقع القروض الصناعية في محافظة البصرة .

المحور الرابع : دور القروض الصناعية في توطين المشاريع الصناعية .

خريطة (١)موقع منطقة الدراسة من العراق

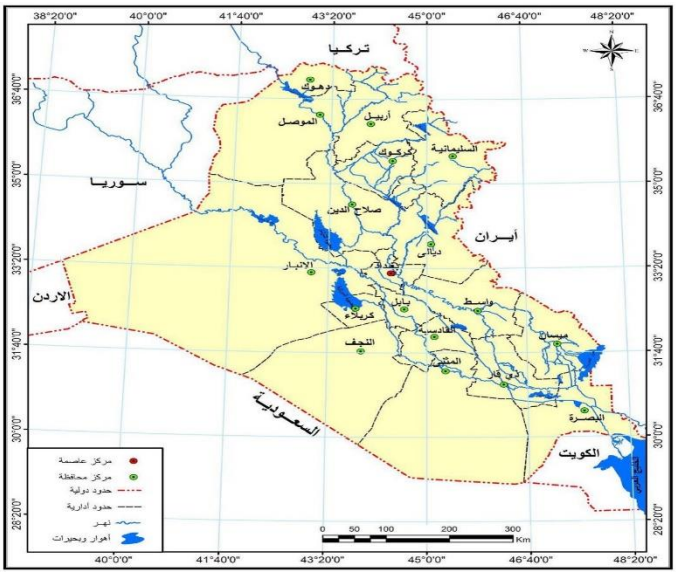

المصدر :جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، لعام ٢٠٢١

المحور الأول: مفهوم القروض الصناعية

أقدمت الحكومة العراقية على تأسيس المصرف الصناعي والذي تأسس في أواخر العقد الثالث من القرن الحالي تحت اسم (المصرف الزراعي الصناعي) ، وفي عام ١٩٤٠ تم اتخاذ قرار بفصل الوظائف المزدوجة الصناعية والزراعية التي يقوم بها المصرف الزراعي الصناعي وذلك حسب قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠ ، ولم ينفذ القانون إل بعد عام ١٩٤٦ أي بعد انهاية الحرب العالمية الثانية ،إذ أن من أهداف هذا المصرف هو دعم الصناعة الوطنية ومدها بالقروض بالإضافة إلى المساهمة في مشروعات صناعية مع القطاع الأهلي مما ساعد على نشوء القطاع المختلط ، وبالرغم من العقبات التي وقفت أمام نشاطات المصرف الخاصة المالية إلا إنه استطاع أن يساهم في عدد من المشاريع الصناعية قبل بداية الخمسينيات[١] .

يضم المحور الأول في طياته مجموعة من المفاهيم وهي :

اولاً : مفهوم القروض الصناعية: يُعد المصرف الصناعي من مؤسسات الاستثمار التي زاولت نشاطها ضمن صناعات القطاع الخاص والمختلط ، إذ كانت الصناعات التابعة للقطاع الخاص مستفيدة من قروض المصرف الصناعي في حين استفاد القطاع المختلط من عملية التسهيلات المصرفية وذلك يعود إلى طبيعة العمل في كلا القطاعين ، إذ كان حجم عمليات القطاع المختلط التي تتطلب سيولة نقدية سريعة آنية للتداول من خلال التسهيلات أكثر من القروض الطويلة الأجل[٢].

وتُعرف القروض الصناعية بأنها قروض يقدمها المصرف الصناعي للصناعيين الحاصلين على هوية إتحاد الصناعات العراقي أو هوية صادرة من التنمية الصناعية بفائدة (٦٪) سنوياً مقابل ضمان يُحجز لصالح المصرف لأربع سنوات وبأقساط سنوية[٣]، يُعرف القرض بأنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ، فعندما يقدم القرض للمقترض مبلغاً من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة (عادة تكون أكبر من القيمة الحاضرة) عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المتفق عليه[٤]، كما تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تنشأ بين المصرف والمقترض، من اجل الحصول على النقد فوراً وبالمقابل يكون التسديد في المستقبل وضمن شروط محددة تتضمنها الاتفاقية الائتمانية، إلا إنها في الوقت نفسه تُعد واحدة من أقل موجودات المصرف المتداولة سيولة ، لأنه لا يمكن تحويلها إلى نقد حتى يحين تاريخ استحقاقها، فعلى سبيل المثال إذا منح المصرف قرضاً ما ولمدة سنة واحدة فأنه من غير الممكن الحصول على مبلغ القرض الإجمالي إلا بعد انتهاء المدة [٥] ،وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع على أن يتعهد المدين بتسديد المبلغ مع فوائده دفعة واحدة ، وتدعم تلك العملية مجموعة من الضمانات التي تضمن استرداد قرض البنك من العميل في حالة توقفه عن السداد[٦]، ويعُرف القرض أيضاً بأنه مبلغ من المال يضعه المقترض ويسمى بالمدين لمدة زمنية معينة ولغرض معين أو غيرمعين على أن يدفع

المقترض فائدة مقابل اقترضه، كما قد يكون القرض مضموناً أو غير مضمون ، ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق[٧]، وهناك من يعرف القرض بأنه مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للافراد والمصارف بهدف تمويل نشاط إقتصادي في فترة زمنية محددة ، وبمعدل فائدة مسبقاً ، أو إنها تعتبر عملية تحويل مؤقتة لراس المال من زبون اقتصادي لآخر وذلك بقصد استغلاله في نشاط إنتاجي أو استهلاكي ، يسدد المبلغ مضافاً إليه قيمة الفائدة التي تعتبر تعويضاً للمقرض على حرمانه من رأسماله[٨] .

ثانياً : أنواع القروض:

هنالك نوعين من القروض التي يتم منحها من قبل المصرف وهي

١- قروض مخصصة للاستثمارات الثابتة وتحسب فائدتها من تاريخ تسليمها للعمل كلاً او جزءاً ويجري تسديدها بأقساط تحدد مقاديرها ومواعيدها بعقد القروض .

٢- قروض مخصصة لتدوير العمل في المشروع الصناعي وتمنح بطريقة الحساب الجاري[٩].

ثالثاً: اهداف القروض الصناعية:

يقوم المصرف لتحقيق أهدافه بما يأتي[١٠]:

١- منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشروع على ان تسدد بمواعيد تحدد بعقد القرض ، على أن لا تتجاوز مدة القرض (١٥) سنة.

٢- إصدار خطابات الضمان والتوسط في فتح الاعتمادات المستندية لدى المصارف التجارية للمشروعات الصناعية.

٣- الاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية بعد التأكيد من جدواها الفنية والاقتصادية.

٤- القيام بإجراءات التأسيس والاكتتاب للشركات الصناعية المساهمة وفقاً لقانون الشركات.

٥- المساهمة بوضع خطط ومناهج التنمية الصناعي للقطاع المختلط والخاص .

٦- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية التي يمكن أن تنهض بالتنمية الاقتصادية في القطر مع تقديم الاقتراحات الخاصة بشأنها إلى القطاعات المعنية .

٧- تقديم المشورة للقطاع الصناعي الخاص والمختلط والتعاوني في مجال اختصاصه.

ومن الشروط التي تفرضها المصارف لمنح القروض الصناعية لأصحاب المشاريع الصناعية

أ- أن يكون حاصل على هوية اتحاد الصناعات العراقي أو هوية صادرة من التنمية الصناعية١١

ب- لمنح قرض (٢٠) مليار دينار كحد أعلى للأقتراض لتمويل المشروع الصناعي بنسبة (٨٠٪) وبفائدة (٤٪) لمدة عشر سنوات ، على أن تكون نسبة الأنجاز للمشروع (٢٠٪) .

ت- فتح حساب بالمصرف مع دراسة جدوى للمشروع.

ث- يجب إن يكون هنالك ضمان عقاري يغطي قيمة القرض المطلوب(١٢).

ج- لمنح قرض (١٥) مليون تكون مدة التسديد (٣٦) شهراً وبفائدة (٨٪) مقابل ضمان يحجز لصالح المصرف١٣.

ح- الشروط أو الإجراءات التي يتم اتباعها من قبل المصرف هي

خ- ولمنح قرض بقيمة (١٥) مليون ، وبفائدة تصل إلى (٩٪) ، وبسقف سنوي يصل إلى (٣)سنوات يقوم مصرف الرافدين بدراسة جدوى اقتصادية تتضمن وصف للمشروع ، والفئة التي يخدمها ، ومدى قدرته على ممارسة النشاط، فضلاً عن مدى قدرته على تسديد مبلغ القرض.

د- اجراء كشف موقعي للمشروع المعني للحصول على تفاصيل أكثر دقة[١٤] .

المحور الثاني : مفهوم وتصنيف المشاريع الصناعية:

يُعرف المشروع على أنه النشاط الذي تبذله المنظمة في مدة زمنية معينة بهدف خلق أو تطوير منتج أو تقديم خدمة جديدة ، كما يعرف بأنه سلسلة متعاقبة من العمليات والأنشطة المترابطة مع بعضها البعض ، بغية تحقيق هدف معين خلال فترة زمنية محددة وضمن موازنة معينة[١٥].

كما يُعرف المشروع الصناعي بأنه عبارة عن حزمة من الأنشطة التي تستخدم الموارد من اجل الحصول على عوائد ومنافع معينة ويسمح هذا المفهوم المحدد التعامل مع المشروع كوحدة واحدة لأغراض التخطيط والتمويل والتنفيذ ويمثل المشروع أصغر عنصر يتم إعداده وتنفيذه كوحدة منفصلة في إطار خطة أو برنامج قومي[١٦].

ويُعرف أيضاً بأنه مشروع إنتاجي أو هو تلك لعملية المنظمة التي تتولى تحويل المدخلات المتمثلة بالمواد والعمالة والآلات والتسهيلات والطاقة والتكنولوجيا والمعلومات إلى مخرجات نافعة للمجتمع في شكل سلع أو خدمات[١٧] .

وعلى أساس ذلك تصنف المشاريع الصناعية إلى ثلاثة أنواع وهي:

١- المشاريع الصناعية الصغيرة ،وهي المنشآت الصناعية والتي تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة ، يتم إعتماد معيار عدد العاملين والذي يتراوح بين(١-٩) عاملاً.

وقد عُرفت الصناعات الصغيرة في العراق وفق قانون تنمية الاستثمار وتنظيمه رقم ٢٢ لسنة (١٩٧٣)بأنها المشروع الذي يكون غرضه الأساس انتاج سلعة للاستهلاك النهائي أوإنتاج سلعة استثمارية أو وسيطة تصلح لإنتاج سلعة للاستهلاك النهائي سواء باستخدام مواد أولية أو شبه أولية أو حاصلات نباتية أو حيوانية أو جميع هذه الامور[١٨]،في حين منظمة العمل الدولية(ILO) International Labor Organizationعرفت الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي تضم وحدات صغيرة الحجم جداً تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف عادة من منتجين مستغلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية وبعضها يعتمد

على العمل داخل العائلة والبعض الآخر يستأجر عمال ومعظمهما يعمل برأس مال صغير وعادة ما يكتسب دخلاً غير منتظم وتهيئ فرص عمل غير مستقرة[١٩].

٢- المشاريع الصناعية المتوسطة ، وهي منشآت صناعية تعود للقطاع الخاص يتم إعتماد معيار الأيدي العاملة والذي يتراوح بين (١٠-٢٩)موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة[٢٠].

٣- في حين عُرفت المشاريع الصناعية الكبيرة في العراق بأنها الصناعات التي تستخدم عدد عمال اكثر من(٣٠) عاملاً أو تستثمر اكثر من (١٠٠)الف دينار لشراء المكائن والمعدات[٢١].

من معطيات الجدول (١) تبن لنا إن اعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للسنوات للفترة من (٢٠١٤ لغاية ٢٠٢٠) في تباين كبير ، إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة لعام (٢٠١٥) (٢٢٤٨٠) منشآة وبمعدل تغير بلغ (٣.٠٧٪) ، اما في عام (٢٠١٦) كانت نسبة التغير في عدد المنشآت الصناعية كبير مقارنة بالعام السابق ، إذ وصلت إلى (١٥.٥٪) ، وفي عام (٢٠١٧) اخذت المنشآت الصناعية الصغيرة بالتراجع من حيث العدد، وصلت نسبة التغير فيها إلى (٧.٣٪)، في حين أخذت المنشآت الصغيرة بالتراجع بشكل سلبي ،إذ بلغت نسبة التغير(-٧.٥٧٪) لعام (٢٠١٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لعامي (٢٠٢٠ و٢٠٢١) ويرجع سبب هذا التغير السلبي الكبير هو ما مر به العراق والعالم من تبعات وباء كورونا الذي انعكس بشكل كبير على الاقتصاد للبلد .

جدول (١) معدل التغير لأعداد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في محافظة البصرة للفترة (٢٠١٤-٢٠٢١)

نوع الصناعة السنوات	عدد الصناعات الصغيرة	معدل التغير%	عدد الصناعات المتوسطة	معدل التغير%	عدد الصناعات الكبيرة	معدل التغير%
٢٠١٤	٢١٨٠٩	-	١٢٠	-	٦٠٩	-
٢٠١٥	٢٢٤٨٠	٣,٠٧	٩٢	٢٣,٣-	٦٢١	١,٩
٢٠١٦	٢٥٩٦٦	١٥,٥	١٧٩	٩٤,٥	٥٨٦	٥,٦-
٢٠١٧	٢٧٨٥٦	٧,٣	١٨٢	١,٦	٥٧٤	٢,٠٤-
٢٠١٨	٢٥٧٤٧	٧,٥٧-	١٩٨	٨,٧	٦٢٧	٩,٢
٢٠١٩	-	-	-	-	٦٧٠	٦,٨٥
٢٠٢٠	٢٢٠٣	٩١,٤-	١٨٨	٥,٠٥-	٧١٩	٧,٣
٢٠٢١	٢٢٣٣	-٩١,٣٢	٢٣	٨٧,٧-	٤٧	٩٣,٤-

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الأحصاء الصناعي ، التقارير السنوية للأعوام (٢٠١٤-٢٠٢٠) بيانات منشورة ، التقرير الإحصائي السنوي لعام (٢٠٢١) بيانات غير منشورة.بيانات عام (٢٠١٩) للصناعات الصغيرة والمتوسطة غير متوفرة.

أما بالنسبة للصناعات المتوسطة فكانت ترتبط بالصناعات الصغيرة وتعتبر مكملة للصناعات الكبيرة من حيث ما توفره من مواد أولية تحتاج إليها الصناعات الكبيرة ، والصناعات المتوسطة تمتلك عدد منشآت تمتاز بعددها القليل مقارنة بالصناعات الأخرى ، إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوسطة لعام (٢٠١٤)(١٢٠) منشأة

في حين شهد عام (٢٠١٥) انخفاض في عدد المنشآت الصناعية وصل إلى (٩٢) وبنسبة تغير سلبي بلغ (-٣٢.٣) ، ثم بدأ عدد المنشآت بالارتفاع في عام (٢٠١٦) وصلت إلى (١٧٩) منشأة بنسبة زيادة موجبة بلغت (٩٤.٥٪)، وعلى الرغم من زيادة عدد المنشآت المتوسطة لعامي (٢٠١٧ و٢٠١٨) تراوحت بين (١٨٢ و١٩٨) إلا إن نسبة التغير كانت قليلة تراوحت بين (١.٦ %، و٨.٧٪) وعلى التوالي ، أما في عام (٢٠٢٠)

كانت نسبة التغير سلبي في عدد المنشآت بلغت (-٥.٠٥٪) ، وشهد عام (٢٠٢١) إنخفاض كبير في عدد المنشآت الصناعية المتوسطة وبنسبة تغير سلبي وصل إلى (٨٧.٧٪) ، بسبب غلق بعض المنشآت نتيجة عدم توفر المعدات والآلات اللازمة لقيامها ، فضلاً عن عدم توفر المواد الأولية الأساسية لقيام بعض تلك الصناعات نتيجة تردي الوضع الاقتصادي للبلد في تلك الفترة للأسباب السابقة الذكر .

تمتاز الصناعات الكبيرة بتباين بسيط في أعدادها في محافظة البصرة ، إذ شهدت نسبة تغير إيجابي للصناعات في عام (٢٠١٥) عنها في عام (٢٠١٤) بلغ (١.٩٪) ، في حين كان هنالك نسبة تغير سلبي لعامي (٢٠١٦ ،و٢٠١٧) تراوح بين (-٥.٦٪ و-٢.٠٤٪) ، أما في السنوات (٢٠١٨، و٢٠١٩ ،و٢٠٢٠) هنالك وجود تباين ملحوظ في عدد المنشآت الكبيرة ،انعكس بدوره على معدل التغير والذي تراوح بين (٩.٢٪ و٦.٨٪ ، و٧.٣١٪) وعلى التوالي ، في حين شهد عام (٢٠٢١) إنخفاض كبير في عدد المنشآت الصناعية الكبيرة وصل إلى (٤٧) منشأة فقط ، وبمعدل تغير سلبي (-٩٣.٤٪) ، والسبب في هذا الانخفاض هو إغلاق اغلب المعامل بسبب عدم توفر المادة الأولية التي تم استبدالها بالمادة الأولية الأجنبية .

نستنتج مما سبق إن هنالك تباين واضح وكبير في عدد المنشآت الصناعية على اختلاف أنواعها وأعدادها لمختلف السنوات مما نتج عنه تغير واضح في معدل التغير ما بين أعداد المنشآت الصناعية ، فالمنشآت الصغيرة بلغت نسبة التغير الموجب الإجمالي للسنوات من (٢٠١٤-٢٠٢١) (٨٩.٧٪) من مجموع الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة ، أما نسبة التغير الإجمالي للمنشآت الصناعية المتوسطة فكانت نسبة تغير سلبي مثلت نسبة(-٨٠.٨٪) ، أما المنشآت الصناعية الكبيرة فهي الأخرى مثلت نسبة تغير أجمالي سلبي (-٩٢.٣٪) .

من معطيات الجدول (٢) نجد هنالك تباين كبير في عدد الأيدي العاملة للصناعات المختلفة فهي تتباين من صناعة إلى أخرى كما تتباين من سنة إلى أخرى لنفس نوع

الصناعة، إذ شهد عام (٢٠١٧) زيادة كبيرة في عدد الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة بلغت نسبتها (٢٢٪)، في حين مثلت نسبة عدد الأيدي العاملة للسنوات (٢٠١٤، و٢٠١٦، و٢٠١٨) نسبة متقاربة جداً تراوحت بين (١٩.٨٪ ،و١٩.٢٪ ،و١٩.٦٪) وعلى التوالي، أما عامي (٢٠٢٠ ،و٢٠٢١) شكلت نسبة الأيدي العاملة (١.٧٪) ، أما بالنسبة للصناعات المتوسطة قد بلغت نسبة عدد الأيدي العاملة لعام (٢٠١٤) (١٣.٧٪)، ثم انخفضت إلى (١٠.٧٪) في عام (٢٠١٥)، في حين عاودت نسبة عدد الأيدي العاملة في الصناعات المتوسطة بالارتفاع إلى (١٧.٦٪، و١٨.١٪،و١٨.٨٪،و١٩٪) للفترة من(٢٠١٦-٢٠٢٠) وعلى التوالي، في حين انخفضت بشكل كبير جداً في عام (٢٠٢١) ،إذ وصلت إلى (٢٪) .

وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الكبيرة إذ مثل عدد الأيدي العاملة نسبة متفاوتة في سنوات ونسب متقاربة في سنوات أخرى ، ففي عام (٢٠١٤) مثلت نسبة الأيدي العاملة في الصناعات الكبيرة (١٥.٢٪) وهي نسبة ماثلة لعام (٢٠١٩)، كما بلغت نسبة الأيدي العاملة للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة (١٤.٥٪، و١٤.٢٪) لعامي (٢٠١٥، و٢٠٢٠)، أما نسبة الأيدي العاملة للفترة من (٢٠١٦ -٢٠١٨) فكانت هي الأخرى متقاربة مقارنة بالسنوات السابقة تراوحت مابين (١٣.٢٪ و١٣٪ و١٣.١٪)، أما عام (٢٠٢١) شكل نسبة قليلة جداً كحال الصناعات الصغيرة والمتوسطة لنفس العام بلغت (١.٥٪) والتي شهدت إنخفاض في عدد المنشآت وما نتج عنه من إنخفاض في عدد الأيدي العاملة.

جدول (٢) نسبة الأيدي العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في محافظة البصرة للفترة (٢٠١٤-٢٠٢١)

السنوات	منشآت صغيرة	%	منشآت متوسطة	%	منشآت كبيرة	%
٢٠١٤	٨٤٢٧٢	19.8	١٩١٦	١٣,٧	١٣٤٨١٨	١٥,٢
٢٠١٥	٦٧١٥٧	15.7	١٤٩١	١٠,٧	١٢٩٢٢٤	١٤,٥
٢٠١٦	٨١٩٢٠	19.2	٢٤٤٩	١٧,٦	١١٧٠٢٠	١٣,٢
٢٠١٧	٩٣٦٤٤	22	٢٥٢١	١٨,١	١١٤٤٩٧	١٣
٢٠١٨	٨٣٣٧٥	19.6	٢٦٢٤	١٨,٨	١١٥٩٨٦	١٣,١
٢٠١٩	-		-		١٣٥٦٢٩	١٥,٣
٢٠٢٠	٧٣٧٨	1.7	٢٦٣٩	١٩	١٢٦٧٩٠	١٤,٢
٢٠٢١	٧٤٧٦	1.7	٢٧٥	١٣,٧	13398	١٥,٢

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي ، التقارير السنوية للأعوام (٢٠١٤-٢٠٢٠) بيانات منشورة ، التقرير الإحصائي السنوي لعام (٢٠٢١) بيانات غير منشورة.، بيانات عام (٢٠١٩) للصناعات الصغيرة والمتوسطة غير متوفرة.

نستنتج مما سبق إن نسبة التغير الإجمالي لعدد الأيدي العاملة للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة كانت نسب تغير سلبي تراوحت بين (-٩١.١٢٪) و(-٨٥.٦٪) و(-٩٠.٠٦٪) وعلى التوالي، وعند التطرق إلى المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لعام (٢٠٢١) جدول (٣)وشكل (١) ، نجد أن هنالك تفاوتاً كبيراً فيما بين المنشآت من حيث عددها وعدد الأيدي العاملة فيها ، إذ احتلت المنشآت الصغيرة المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت والبالغة (٢٢١٣) منشأة أي ما نسبته (٩٦.٩٪) من المجموع الكلي للصناعات في محافظة البصرة ، في حين احتلت المنشآت الكبيرة المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت والتي تصل إلى (٤٧) منشأة وبنسبة (٢٪) ، أما المنشآت المتوسطة مثلت نسبة (١٪) وهي نسبة صغيرة جداً مقارنة بالمنشآت السالفة الذكر.

أما من حيث عدد الأيدي العاملة وحسب معطيات الجدول نجد إن الصناعات الكبيرة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الأيدي العاملة يصل إلى (١٣٣٩٨) وما نسبته (٦٣.٦٪)وهذا يرجع إلى كون المنشآت الكبيرة تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة التي تمتلك خبرة كبيرة ، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب المنشآت الصغيرة والبالغ عدد الأيدي العاملة فيها (٧٣٧٨) إذ شكلت نسبة (٣٥٪) من مجموع الأيدي العاملة في المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ، وعلى الرغم من إن الصناعات الصغيرة تمتلك عدد كبير من المنشآت الصناعية إلا إنه ليس بالضرورة إن يكون عدد الأيدي العاملة فيها كبير كونها صناعات لا تحتاج بطبيعة عملها سوى عدد قليل من الأيدي العاملة تتراوح ما بين (١-٣) عاملاً واقل احياناً في كل منشأة.

جدول (٣) عدد المنشآت الصناعية والأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في محافظة البصرة لعام ٢٠٢١

نوع الصناعة	عدد المنشآت	%	عدد العمال	%
المنشآت الصغيرة	٢٢١٣	٩٦.٩	٧٣٧٨	٣٥
المنشآت المتوسطة	٢٣	١	٢٧٥	١.٣
المنشآت الكبيرة	٤٧	٢	13398	٦٣.٦
المجموع	٢٢٨٣	١٠٠	٢١٠٥١	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي ، التقارير السنوية للأعوام (٢٠١٤-٢٠٢٠) بيانات منشورة ، التقرير الإحصائي السنوي لعام (٢٠٢١) بيانات غير منشورة.

شكل (١) نسبة عدد المنشآت الصناعية والأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في محافظة البصرة لعام ٢٠٢١

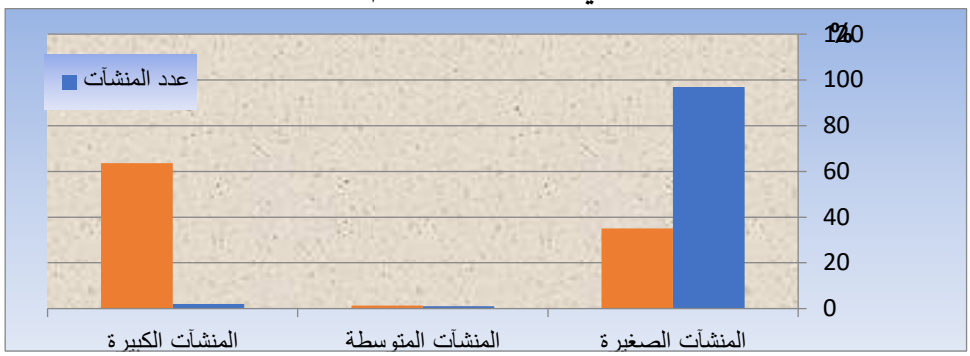

المصدر : جدول (٣)

المحور الثالث : واقع القروض الصناعية في محافظة البصرة

للمصارف دور كبير في بناء القاعدة الصناعية للدولة من خلال منحها للقروض لجميع المشاريع الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) التي تساعد الصناعي على إقامة مشروعه الصناعي والذي ينعكس بدوره على إقتصاد البلد .

ومن مبادرات بعض المصارف الموجودة في محافظة البصرة والتي تقوم بمنح القروض الصناعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي قروض المصرف الصناعي العراقي ، ومبادرة البنك المركزي وكما يلي :

١- القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي العراقي :

أُسس المصرف الصناعي الزراعي عام (١٩٣٥) ثم استقل كمصرف صناعي تنموي عام ١٩٤٦ ، وذلك من اجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطني في العراق وذلك من خلال دعم وتطوير القطاعيين الخاص والعام، مما له الدور الكبير في تطوير الاقتصاد الوطني .

ولغرض تحقيق أهدافه يقوم المصرف بأعمال عدة منها:

- يتم منح القروض للموجودات الثابتة والخاصة بالمشروع الصناعي على ان تسدد بمواعيد محددة.
- الاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية بعد التأكد من جدواها الفنية والاقتصادية.
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية التي تساهم في تنمية اقتصاد البلد.
- ممارسة الأعمال التجارية من نقل وتخزين وتسويق وفتح المعارض والمخازن[٢٢].

ومن ملاحظة الجدول (٤) تبين لنا إن عدد القروض الصناعية الممنوحة لمحافظة البصرة خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠٢١) بلغت (١٨٨) قرضاً موزع على جميع المشاريع الصناعية ، إذ كانت القروض الممنوحة لعام ٢٠١١ (٢٨) قرضاً ،إذ شكلت نسبة (٢.٦٪) من مجموع القروض الممنوحة في العراق ، ففي عام (٢٠١١) تم صرف (٢٨) قرضاً لمحافظة البصرة ومثلت نسبة (١٠٪) من القروض المصروفة للعراق ، في حين نلاحظ إنخفاض كبير للقروض في عام (٢٠١٢) وصلت عددها إلى (٤) قروض فقط وبنسبة (١.٤٪) من المجموع الكلي للقروض في العراق ، أما في عامي (٢٠١٣ و٢٠١٤) نجد إن المصرف عاود نشاطه بمنح القروض الصناعية للصناعيين إذ تراوح عدد القروض ما بين (٢١،و٣٦) قرضاً أي ما نسبته (٢.٥٪ و١.٧٪) من المجموع الكلي للقروض وعلى التوالي.

جدول(٤)عدد ومبالغ القروض المصروفة إلى محافظة البصرة للمدة (٢٠١١-٢٠٢١) بالألف دينار

السنة	عدد القروض في محافظة البصرة١	عدد القروض في العراق٢	نسبة ٢/١	المبالغ المصروفة للقروض لمحافظة البصرة	مبالغ القروض المصروفة في العراق	نسبة ٢/١
٢٠١١	٢٨	٢٧٩	١٠	838000	١٤٥١٥١٠٠	٥,٧
٢٠١٢	٤	٢٨٦	١,٤	87000	١٥٧١٣٠٠٠	٠,٥
٢٠١٣	٢١	٨٤٨	٢,٥	860000	٣١٥٢٤٢٢٩	٢,٧
٢٠١٤	٣٦	٢٠٨٥	١,٧	1959000	٦١٨٠٥٩٤٤	٣,١
٢٠١٥	٢٠	١٠٠٨	٢	1657000	٤٧٥٨٠٠٦٨	٣,٤
٢٠١٦	١٣	١٣٠٨	١	739000	٤٩٦٥٤٨٨٣٨٨٤	١,٥
٢٠١٧	٢٢	٦٨٧	٣,٢	٦١٠٠٠٠٠	٦٤٨٩٥٧٤٠٨٤٩	٩,٤
٢٠١٨	١٦	٣٧٤	٤,٣	٣٢٩٠٠٠٠	٧٤٣٣٥٥٨٩١٦٤	٤,٤
٢٠١٩	١٩	٢٩٠	٦,٥	٤٣٧٠٠٠	٦٣٩٨٨٠٠٠	٠,٦
٢٠٢٠	-	٥٨	-	-	٣٥٩٧٦٦٢٥٠	-
٢٠٢١	٩	١٤	٦٤,٣	١٠٣٣١٢٦	٨٩٩٦٢٠٩	١١,٤
المجموع	١٨٨	7237				

المصدر: ١- المصرف الصناعي العراقي فرع بغداد ، التقارير السنوية(٢٠١١-٢٠٢١) ، بيانات غير منشورة

٢- المصرف الصناعي العراقي فرع البصرة بيانات غير منشورة.

في عام (٢٠١٦) نجد انخفاض بسيط في عدد القروض الممنوحة وصلت إلى (١٣) قرضاً ومثلت نسبة قليلة جداً تصل إلى (١٪) ، في حين وصلت عدد القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي في السنوات (٢٠١٧،و٢٠١٨ ، و٢٠١٩) إلى (٢٢ و١٦ و١٩) قرضاً وعلى التوالي ، إذ مثلت نسبة القروض (٣.٢٪ ، و٤.٣٪ ، و٦.٥٪) من المجموع الكلي للقروض في العراق وعلى التوالي، كان عام (٢٠٢٠) على عكس السنوات التي سبقته من حيث عدم تمكن المصرف الصناعي من منح القروض ، وذلك ناتج عما تركته آثار وباء كورونا من تردي الوضع الصحي والذي إنعكس بدوره

بشكل كبير على تردي الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام وتردي الوضع الأقتصادي لمحافظة البصرة بشكل خاص .

في حين نجد إن عام (٢٠٢١) ونتيجة لمعاودة النشاط لجميع القطاعات الأقتصادية في البلد على اختلاف أنواعها وأحجامها ،عاود المصرف الصناعي نشاطه وتم منح (٩) قروض من أصل (١٤) قرضاً كان ممنوحاً لمحافظات مختلفة من العراق ، وبذلك فهي مثلت نسبة عالية وصلت إلى (٦٤.٣٪) من المجموع الكلي للقروض في العراق.

ومن الجدول (٥) تبين لنا إن عدد القروض الممنوحة لعام (٢٠٢١) كانت قليلة جداً مقارنة بالسنوات السابقة ’إذ بلغ عددها (٩) قروض ، وكانت حصة معمل الحدادة (٤) قروض وبمبلغ قرض (١٨٠,٠٠٠,٠٠٠)مليون دينار ،

في حين كان هنالك قرضاً واحداً لكل من معمل الأواني البلاستيكية ومعمل النجارة ومعمل الكونكريت ومعمل تعبئة المياه ومعمل الألمنيوم ، وبمبالغ متفاوتة ما بين معمل وآخر .

جدول (٥) مبالغ القروض الممنوحة بحسب نوع المعمل في محافظة البصرة لعام٢٠٢١

نوع الصناعة	عدد القروض	مبالغ القروض المصروفة
معمل آواني بلاستيكية	١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
معمل نجارة	١	٨٠,٠٠٠,٠٠٠
معمل كونكريت	١	٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠
معمل مياه	١	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
معمل حدادة	٤	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠
معمل الالمنيوم	١	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الكلي	٩	١٠٢,٠٠٠,٠٠٠

المصدر:المصرف الصناعي العراقي فرع البصرة / شعبة الحاسبة الالكترونية، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢١.

إذ تتراوح مبالغ القروض المخصصة للصناعات الصغيرة مابين (٥-١٠) مليون دينار عراقي ، أما الصناعات المتوسطة فيتراوح مبلغ القرض مابين (١٥-١٠٠) مليون دينار ، في حين يصل المبلغ المخصص للصناعات الكبيرة إلى حوالي أكثر من (١٥٠) مليون دينار ، وبمدة تسديد تتراوح بين (٥-١٠) سنوات [٢٣] ،.

٢- مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصناعية

اتخذ البنك المركزي خلال عام ٢٠٢٠ مزيداً من الإجراءات التي تنظم عمل المصارف وتعزيز دورها في تمويل النشاط الأقتصادي ، ومن أهم الإجراءات التي اتبعها البنك خلال هذا العام .

أ- تقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة ، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس وتخفيض تكلفة الاقتراض .

ب- مفاتحة مؤسسات التمويل الأصغر من أجل تحفيز المشروعات المتناهية الصغر والتي لا يتجاوز مبلغ تمويلها الـ (٥) مليون دينار ،إذ يمكن تمويلها من مبادرة (١) تريلون دينار ، كونها من المشروعات التي تحتل جزءاً مهماً لا يمكن إغفاله من القطاع الغير رسمي[٢٤].

ومن معطيات الجدول (٦) وإنطلاقاً من المساهمة في دعم الاقتصاد العراقي بإعلان البنك المركزي عن مبادرته الـ (١) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، قام البنك المركزي العراقي بمنح (١٣٨٢٠.٢) مليار ديناراً خلال عام ٢٠١٨ ،إذ شكلت حصة القطاع الصناعي نسبة (٨٠.٥٪) من المجموع الكلي للأنفاق وهي بذلك تشكل أعلى نسبة مقارنة مقارنة بقطاع المباني والخدمات والذي مثل نسبة (١٤.٦٪) ، في حين شكل القطاع الزراعي وقطاع النقل والمواصلات نسبة (٢.٦٪، و١,٦٪) وعلى التوالي ، أما قطاع التربية والتعليم شكل نسبة قليلة جداً بلغت (٠.٥٪) من المجموع الكلي للإنفاق الاستثماري .

أما في عام (٢٠١٩) منح البنك المركزي العراقي (٢٤٤٢٢.٦) مليار دينار للقطاعات المختلفة ، إذ مثل القطاع الصناعي النسبة الأكبر مقارنة بالعام السابق بلغت (٨٠.٤٪) ، في حين بلغت نسبة الإنفاق المخصص لقطاع النقل والمواصلات (٩.٤٪) ، يأتي بعده قطاع المباني والخدمات وبنسبة (٧.٨٪) ، في حين بلغت نسبة الإنفاق المخصص لقطاعي الزراعة والتربية والتعليم نسبة قليلة جداً مقارنة ببقية القطاعات بلغت (١.٢٪ ،و ١.١٪) .

في حين نجد إن المبلغ المصروف للقطاعات من قبل البنك المركزي في عام (٢٠٢٠) بلغ (٢٤٤٢٢.٦) مليار دينار ، كانت حصة القطاع الصناعي قليلة جداً مقارنة بالأعوام السابقة ، إذ شكلت نسبة (٢٦٪) ، في حين كانت الحصة الأكبر من المبالغ المصروفة من قبل البنك المركزي لقطاع المباني والخدمات والبالغة (٤١.٥٪) ، أما قطاع النقل والمواصلات فبلغت نسبة المبالغ المصروفة له (٢٣.٤٪) ، ومن ثم يأتي بعده قطاع التربية والتعليم إذ شكل نسبة (٦.٧٪) ، أما القطاع الزراعي مثل نسبة المبالغ المصروفة له (٢.٤٪) من المجموع الكلي للمبالغ المصروفة من قبل البنك المركزي .

جدول (٦)المبالغ المصروفة الأنفاق الأستثماري للموازنة العامة للدولة للقطاعات المختلفة (مليار دينار)

القطاع/ السنوات	الصناعي	%	الزراعي	%	النقل والمواصلات	%	قطاع المباني والخدمات	%	قطاع التربية والتعليم	%
٢٠١٨	١١١٣٤	٨٠,٥	٢٢٧,٨	١,٦	٣٦٠,١	٢,٦	٢٠٢١,٦	١٤,٦	٧٦,٧	٠,٥
٢٠١٩	١٩٦٥٣	٨٠,٤	٣٠٠,٦	١,٢	٢٣١١,٨	٩,٤	١٩٠١	٧,٨	٢٥٦,٢	١,١
٢٠٢٠	٨٣١,٧	٢٦	٧٩,٤	٢,٤	٧٥١,١	٢٣,٤	١٣٣١,٤	٤١,٥	٢١٥,٣	٦,٧
٢٠٢١	١٧٢,١	٤٤,٤	٧,٨	٢	٦١,٧	١٥,٩	١٣٦,٥	٣٠,٢	٩,٤	٢,٤
٢٠٢٢	٢٥٦,٥	٢٣	٨,٦	٠,٨	٣٤٧,٩	٣١,٢	٤١٩,٩	٣٧,٦	٨١,٣	٧,٣

المصدر :البنك المركزي العراقي ، دائرة الأحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠)، بيانات (٢٠٢١-٢٠٢٢)بيانات الفصل الأول (حسبت بالمليون دينار).

وفي عام (٢٠٢١) نلاحظ إن القطاع الصناعي كانت حصة المبالغ المصروفة له من قبل البنك المركزي مثلت نسبة (٤٤.٤٪) ، تلاها قطاع المباني والخدمات بنسبة (٣٠.٢٪) ، أما قطاع النقل والمواصلات شكل نسبة (١٥.٩٪) من مجموع المبالغ المصروفة من قبل البنك المركزي ،في حين شكلت نسبة المبالغ المصروف لقطاع التربية والتعليم والقطاع الزراعي (٢.٤٪) و (٢٪) وعلى التوالي .

وأخيراً نجد في عام (٢٠٢٢) إن كمية المبالغ المصروفة له من قبل البنك المركزي (١١١٤.٢) مليون دينار ، إذ بلغت حصة قطاع المباني والخدمات (٤١٩.٩) مليون دينار وما نسبته (٣٧.٦٪) من المجموع الكلي للإنفاق الاستثماري ، أما قطاع النقل والمواصلات فبلغت كمية المبالغ المصروفة له (٣٤٧.٩) مليون ، وشكل نسبة (٣١.٢٪) ، وكان نصيب القطاع الصناعي (٢٥٦.٥) مليون دينار وبنسبة (٢٣٪) من المجموع الكلي للمبالغ المصروفة ، أما قطاع التربية والتعليم فكان نصيبه من المبالغ المصروفة من قبل البنك المركزي(٨١.٣) مليون دينار وهو بذلك يمثل نسبة (٧.٣٪) ، في حين إحتل القطاع الزراعي المرتبة الأخيرة من حيث كمية المبالغ المصروفة له والبالغة (٨.٦) مليون دينار ، وبنسبة(٠.٨٪) وهي نسبة قليلة جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى .

أما قروض المبادرة الصناعية للبنك المركزي العراقي والتي كانت بقيمة (٥تريليون دينار) ، وبعدد (٢١٤١) قرضاً لعام ٢٠١٩ ، و(١٠٤٢) لعام (٢٠٢٠) ،و (٧٥.٠٠٤).

أما قيمة قروض المبادرة الصناعية للبنك المركزي العراقي والتي كانت بقيمة (١) ترليون ديناراً ، إذ كان عدد القروض الممنوحة لعام (٢٠٢٠) (٢٦٨٠) ، و (٥٨.٥٢٠) قرضاً لعام (٢٠٢١)، وكما موضح في الجدول (٧) .

جدول (٧)قروض المبادرة الصناعية للبنك المركزي العراق للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢١)

نوع المبادرة	السنوات	المبلغ	نسبة التغير%
٥ترليون دينار	٢٠١٩	٢١٤١	-
	٢٠٢٠	١٠٤٢	٥١,٣-
	٢٠٢١	٧٥,٠٠٤	٩٢,٨-
١ ترليون دينار	٢٠٢٠	٢٦٨٠	-
	٢٠٢١	٥٨,٥٢٠	٩٧,٨-

المصدر : المصرف الصناعي العراقي ، فرع بغداد ، التقرير السنوي للأعوام(٢٠١٩-٢٠٢١)، بيانات غير منشورة

رابعاً : دور القروض الصناعية في توطين المشاريع الصناعية في محافظة البصرة

١- للمصارف الحكومية وبالذات المصرف الصناعي دور كبير في توطن المشاريع الصناعية وذلك من خلال ما يقوم فيه من إقراض المشاريع لمبالغ تتناسب وحجم المشروع الصناعي وكيفية التسديد ومدى إمكانيته على التسديد

٢- بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للقروض دوراً كبيراً في تمكين صاحب المشروع من شراء الآلات والمعدات والمواد الأولية الضرورية لقيام مشروعه الصناعي على اختلاف نوعه، مما ينعكس ذلك على امتصاص البطالة من خلال توفير فرص العمل لهم .

٣- أما بالنسبة للمشاريع الكبيرة فضلاً عن دور القروض بتمكينه من تجهيز مشاريعه الصناعية بما تحتاجه من الآلات والمعدات والمواد الأولية فهي أيضا لها دور في اختيار مساحة واسعة من الأرض تسمح له بإنشاء مشروعه الصناعي.

٤- يقوم المصرف الصناعي بمنح القروض وفق ما يعرف بالمفاضلة مابين المشاريع الصناعية ،إذ كان نصيب الصناعات الكيمياوية والصناعات الدوائية والغذائية والهندسية (٢٠) نقطة وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى ، أما الصناعات الإنشائية والصناعات النسيجية والجلدية والخياطة فكانت نقاط المفاضلة (١٥) نقطة ، في حين كان نصيب الصناعات النسيجية والجلدية والخياطة (١٥) نقطة ، والصناعات الخدمية كان نصيبها (١٠) نقاط ، كما شملت نقاط المفاضلة عدد الأيدي العاملة فكانت حصة كل عامل نصف نقطة فقط ، ويتم منح (٢٠) نقطة للمشروع الذي يتم إنشاءه داخل المدن الصناعية وبحسب ما مبين في الجدول (٨).

جدول (٨)توزيع القروض الصناعية حسب نوع الصناعة وعدد الأيدي العاملة وموقع المشروع

الصناعة	عدد نقاطها
الصناعات الكيمياوية / الغذائية والدوائية / الهندسية	٢٠
الإنشائية المتطورة	١٥
النسيجية والجلدية والخياطة	١٥
الخدمية	١٠
أخرى	٥
عدد العاملين /لكل عامل	٠,٥
موقع المشروع داخل المدن الصناعية	٢٠

المصدر: مؤيد حسن قاسم ، الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة وأبعادها الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ،ص١٠٣.

كما قام المصرف الصناعي بمنح القروض بُغية تشييد الأبنية الصناعية وبواقع (١١٧) قرضاً وما نسبته (٤٠٪) لعام ٢٠١٩، وبمبلغ مصروف بلغ (٣١١٧٨٥٠٠٠٠٠) ديناراً ، أما في عام (٢٠٢٠) انخفضت عدد القروض الممنوحة بشكل كبير إذ بلغ عددها (٣١) قرضاً فقط وبمبلغ مصروف وصل إلى (٢٣٨٢٢٢٥٠٠٠٠) ، في حين نجد تراجع كبير جداً في عدد القروض الممنوحة لتشييد الابنية الصناعية في عام (٢٠٢١) إلى (١٠) قروض فقط وبمبلغ مصروف بلغ (٥٢٦٦٢٠٩٠٠٠) ديناراً ،أما القروض التي قامالمصرف بمنحها للمشاريع الصناعية

المختلفة بلغ عددها عام (٢٠٢٠) (٥١) قرضاً ، في حين بلغت عدد القروض الممنوحة لعام (٢٠٢١) (١١) قرضاً .

وكما مبين في الجدول (٩) نلاحظ إن صناعة المنتجات الافلزية حضت ب(١٦) قرضاً في عام (٢٠٢٠) في بلغ عدد القروض في عام (٢٠٢١) قرضين فقط ، وبنسبة تغير سلبي بلغت (-٨٧.٥٪) ، أما الصناعات الغذائية والمشروبات فكان نصيبها من القروض (١٣) قرضاً في عام (٢٠٢٠) أنخفض عددها إلى أكثر من النصف في عام (٢٠٢١)،أما الخدمات الصناعية فكان نصيبها من القروض الممنوحة(٧) قروض في عام (٢٠٢٠) إنخفضت إلى (٢) قرضاً فقط في عام (٢٠٢١) ،أما صناعة المنتجات المعدنية فقد تم منحها (٥) قروض فقط في عام (٢٠٢٠) إلا إنها لم تحظ بأي قرض في عام ٢٠٢١، وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الكيمياوية ، كان لها نصيب (٤) قروض فقط لعام ٢٠٢٠، في حين إن صناعة النجارة والصناعات الخشبية والطباعة والصناعات الورقية ، والأجهزة الكهربائية ، والدباغة كان نصيبها من القروض لعامي (٢٠٢٠ و٢٠٢١) قليل جداً تراوح مابين (١-٢) قرضاً فقط .

جدول(٩) عدد القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي حسب نوع الصناعة للعراق

الصناعة	عدد القروض	
	٢٠٢٠	٢٠٢١
الغذائية والمشروبات	١٣	٦
النسيجية	١	٠
النجارة والصناعات الخشبية	٢	٠
الطباعة والصناعات الورقية	١	٠
الكيمياوية والبلاستيكية	٤	٠
المنتجات الافلزية	١٦	٢
المنتجات المعدنية	٥	٠
الأجهزة الكهربائية والألكترونية	١	١
خدمات صناعية	٧	٢
الدباغة والجلود	١	٠
	٥١	١١

المصدر : المصرف الصناعي العراقي / فرع بغداد التقرير السنوي للسنوات (٢٠٢٠-٢٠٢١) بيانات غير منشورة

الاستنتاجات:

١- نستنتج مما سبق أن القروض الصناعية هي تلك القروض التي يتم منحها من قبل المصارف وبفائدة محددة بحجم المبلغ الذي يتم إقتراضه والذي يتحدد على أساس حجم المشروع الصناعي ، وبشروط يتم فرضها من قبل المصرف.

٢- المشاريع الصناعية على إختلاف أحجامها وأنواعها ، ترتبط بعضها ببعض وتُعد مكملة واحدة للأخرى فالصناعات الصغيرة والمتوسطة منتجاتها تُعد بمثابة مواد أولية للصناعات الكبيرة ، وجميعها يهدف الوصول إلى الهدف المنشود في تطوير الصناعة والذي ينعكس بدوره على تطور اقتصاد البلد.

٣- يمكن التمييز فيما بين المشاريع الصناعية بمعيار عدد العمال ورأس المال فالمشاريع الصغيرة لا يتجاوز عدد عمالها عن (٩) عمال ، أما الصناعات المتوسطة فيتراوح عدد عمالها مابين (١٠-٢٩) عاملاً ، في حين الصناعات الكبيرة يصل يزيد عدد عمالها على (٣٠) عاملاً.

٤- شكلت الصناعات الصغيرة للفترة من(٢٠١٤-٢٠٢١) نسبة (٩٥.٩٪) من المجموع الكلي للصناعات في محافظة البصرة ، في حين شكلت الصناعات الكبيرة نسبة (٣.٣٪) ، أما الصناعات المتوسطة شكلت نسبة صغيرة جداً لا تتجاوز (٠.٧٪) من المجموع الكلي للصناعات في محافظة البصرة .

٥- تختلف المشاريع الصناعية فيما بينها من حيث عدد المنشآت وعدد الأيدي العاملة ، إذ نلاحظ إن المنشآت الصغيرة تمتاز بعدد منشآت كبير يصل إلى (٩٧٪) وبعدد عمال تصل نسبته إلى (٣٥٪) ، ويرجع سبب ذلك إلى إن الصناعات الصغيرة تمتاز بسهولة تأسيسها وسهولة إدارتها ، وبمقارنتها مع المنشآت الكبيرة نجد إن الأخيرة على الرغم من عدد منشآتها القليل مقارنة بالمنشآت الصغيرة إلا إنها تمتلك أيدي عاملة كبير جداً يصل إل (٦٣٪) ، كونها منشآت تحتاج إلى أيدي عاملة بأعداد كبيرة وذات مهارة وخبرة لإدارة المشروع الصناعي .

٦- من خلال دراسة واقع القروض الصناعية الممنوحة من قبل المصرف الصناعي ، نلاحظ تباين في عدد القروض الممنوحة ويعدو سبب ذلك إلى تباين حجم المشروع الصناعي ،فضلاً عن الظروف السياسية التي مر فيه العراق عامة ومحافظة البصرة خاصة.

٧- شكلت القروض الممنوحة لمحافظة البصرة نسبة (٦٤.٣٪) من مجموع القروض الممنوحة لباقي محافظات العراق وبمبالغ صرف شكلت نسبة (١١.٤٪) ، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد القروض الممنوحة.

٨- كانت حصة القطاع الصناعي ضمن مبادرة الـ (١) تريلون الممنوحة من قبل البنك المركزي العراقي (٢٣٪) لعام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١ والتي كانت تشكل النسبة الأكبر والبالغة (٤٤.٤٪).

٩- شكلت عدد القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي للصناعات الافلزية في العراق نسبة تغير سلبي وصلت إلى (-٧١.٤٪)، أما الصناعات الغذائية والمشروبات فبلغت بنسبة تغير سلبي (-٥٣.٨٪) ،

١٠- للمصارف دور كبير في توطن المشروع الصناعي من خلال منحها للقروض والذي يسهل بدوره على صاحب المشروع الصناعي من شراء الآلات والمعدات والمواد الأولية اللازمة لقيام المشروع الصناعي ، فضلاً عن شراءه الأرض التي يقام عليها ذلك المشروع الصناعي.

التوصيات:

١- فتح صندوق الإقراض لجميع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، بغية زيادة مساهمة القطاع الصناعي في اقتصاد البلد.

٢- ضرورة قيام المصارف في محافظة البصرة على دعم المشاريع الصناعية من خلال توفير القروض التي يحتاجها المستثمر الصناعي وبفائدة قليلة وبشروط تتناسب ومشروعه الصناعي وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة.

٣- زيادة حصة القطاع الصناعي من المبالغ الممنوحة من قبل البنك المركزي باعتبار القطاع الصناعي أساس اقتصاد البلد.

٤- دعم المشاريع الصغيرة من خلال زيادة كمية القروض الممنوحة لها وبفائدة لا تتجاوز ٢٪ باعتبارها تسهم تشكل نسبة كبيرة من عدد المشاريع الصناعية في محافظة البصرة .

٥- ضرورة متابعة المصرف للمشاريع الصناعية التي يؤخذ القرض لأجلها والتأكد من مدى مصداقيتهم.

الهوامش

(١) عبد خليل الفضلي ،التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق ، ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٦،ص٢٣.

(٢) عبد الحسين جليل الغالبي ،أثر المصرف الصناعي في تطور الصناعات في العراق (١٩٦٨-١٩٧٩)،دراسة تاريخية في ضوء الوثائق الحكومية، مجلة آداب الكوفة ، المجلد (١) ،العدد(٤٠) ،ص ١٥٢.

(٣) المصرف الصناعي العراقي ،https://www.indbk.gov.iq/ .

(٤) القرصو وفاء ، اثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير والعلوم التجارية، الجزائر،٢٠١٩ ، ص٢٦.

(٥) زهراء حامد كاظم ، هناء عبد الغفار حمود ،دور برامج الإقراض والتدريب في تمكين المرأة العراقية (دراسة استطلاعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢١) ،مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، العدد السابع، المجلد الثاني ، ٢٠٢٢،بغداد ، ص٣٠.

(٦) شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،٢٠١١،ص٢.

(٧)عبد الحق بو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،٢٠٠٠،ص١٥.

(٨) نهلة تركي عبد السادة ،معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصرف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد (١٤) العدد(٤٩) لسنة ٢٠١٩،ص١٥.

(٩) القوانين والتشريعات العراقية، نظام المصرف الصناعي ، رقم التشريع ١٦ ، لسنة ١٩٦٢. http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/?p=774

(١٠) قانون المصرف الصناعي رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/

(١١) المصرف الصناعي العراقي ، القروض الصناعيةhttps://www.indbk.gov.iq/

(١٢) بلال الحمداني ، مدير عام المصرف الصناعي ، www.sjafaq.com

(١٣) مقابلة شخصية مع مديرة مصرف الرافدين الست سناء.

(١٤) مصرف الرافدين ،https://www.rafidain-bank.gov.iq/.

(١٥) زيد حسن خلف الجبوري ، أثر المعايير الدولية لإدارة المشاريع على جودة مشاريع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ،رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ،٢٠١٩ ، ص١١.

(١٦) احمد الكواز ، تقييم المشروعات الصناعية ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد (٤١) الكويت ،٢٠٠٥، ص٢.

(١٧) حيدر عدنان أمير ، العوامل المؤثرة عل اختيار موقع المشروع الصناعي وأثر ذلك على تلوث البيئة، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد الثامن ،العدد(٢٢)،لسنة ٢٠١٣،ص ٣٢٧.

١٨ () انتصار حسون رضا السلامي ، الحرف الصناعية في قضاء الكاظمية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠٣،ص١٦.

(١٩) صادق علي السعيدي ، الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار وابعادها التنموية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار، ٢٠١٤ ،ص٨.

(٢٠) احمد كامل حسين الناصح ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل ،مجلة الدارة والاقتصاد، العدد(٦٩) ، لعام ٢٠٠٨، ص ١٦٦.

(٢١)محمد ازهر سعيد السماك ، عباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ،٢٤٤٩ دار أبن أثير للطباعة والنشر ،الموصل ،١٩٨٧، ص٨٩.

(٢٢) المصرف الصناعي العراقي ، فرع بغداد التقرير السنوي للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢١) بيانات غير منشورة.

(٢٣) المصرف الصناعي العراقي ، فرع البصرة ، شعبة الحاسبة ،٢٠٢١.

(٢٤) البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ،٢٠٢٠،ص٣٣.

المصادر

١- الفضلي ، عبد خليل ، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق ، ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٦.

٢- السماك، محمد أزهر سعيد ، عباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ،٢٤٤٩ دار أبن أثير للطباعة والنشر ،الموصل ،١٩٨٧

٣- الغالبي ، عبد الحسين جليل ، أثر المصرف الصناعي في تطور الصناعات في العراق (١٩٦٨-١٩٧٩)،دراسة تاريخية في ضوء الوثائق الحكومية، مجلة آداب الكوفة ، المجلد (١) ،العدد(٤٠).

٤- وفاء ، القرصو ، اثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير والعلوم التجارية، الجزائر،٢٠١٩ .
٥- كاظم ، زهراء حامد ، هناء عبد الغفار حمود ،دور برامج الإقراض والتدريب في تمكين المرأة العراقية (دراسة استطلاعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢١) ،مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، العدد السابع، المجلد الثاني ، ٢٠٢٢،بغداد.
٦- القزويني ، شاكر ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،٢٠١١.
٧- بو عتروس ، عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،٢٠٠٠.
٨- عبد السادة ، نهلة تركي ،معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصرف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد (١٤) العدد(٤٩) لسنة ٢٠١٩.
٩- الجبوري ، زيد حسن خلف ، أثر المعايير الدولية لإدارة المشاريع على جودة مشاريع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ،رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ،٢٠١٩.
١٠-الكواز ، احمد ، تقييم المشروعات الصناعية ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد (٤١) الكويت ،٢٠٠٥.
١١-أمير ، حيدر عدنان ، العوامل المؤثرة عل اختيار موقع المشروع الصناعي وأثر ذلك على تلوث البيئة، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد الثامن ،العدد(٢٢)،لسنة ٢٠١٣.
١٢-السلامي، انتصار حسون رضا ، الحرف الصناعية في قضاء الكاظمية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠٣.
١٣-السعيدي ، صادق علي ، الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار وابعادها التنموية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار، .٢٠١٤
١٤-الناصح ، احمد كامل حسين ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل ،مجلة الدارة والاقتصاد، العدد(٦٩) ، لعام ٢٠٠٨.
١٥-المصرف الصناعي العراقي ، فرع البصرة ، شعبة الحاسبة ،٢٠٢١.
١٦-المصرف الصناعي العراقي ، فرع بغداد التقرير السنوي للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢١) بيانات غير منشورة.
١٧-البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ،٢٠٢٠.

١٨-مقابلة شخصية مع مديرة مصرف الرافدين الست سناء.

المواقع الالكترونية :

١- مصرف الرافدين ،https://www.rafidain-bank.gov.iq.

٢- بلال الحمداني ، مدير عام المصرف الصناعي ، www.sjafaq.com.

٣- المصرف الصناعي العراقي ، القروض الصناعيةhttps://www.indbk.gov.iq.

٤- قانون المصرف الصناعي رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws.

٥- القوانين والتشريعات العراقية، نظام المصرف الصناعي ، رقم التشريع ١٦ ، لسنة ١٩٦٢.http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/?p=774.

٦- المصرف الصناعي العراقي ،https://www.indbk.gov.iq .